

المملكة المغربية
Royaume du Maroc



وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

الفلاحة، رافعة لإنعاش الشغل ورخاء العالم القروي: البرامج الأفقية المهيكلية لمخطط المغرب الأخضر

كلمة السيد الوزير

18 دجنبر 2018

مركز المحاضرات محمد السادس، الصخيرات

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أرحب بكم في هذا اللقاء المهم الذي يجمعنا من جديد بعد اللقاء الناجح بكل المقاييس في أكتوبر الماضي بمراكش، بنفس الحضور المهم والإلتزام من أجل مستقبل فلاحتنا؛

أود أن أشكركم جميعا على تعبئتكم ومجهوداتكم.

منذ أبريل الماضي على هامش المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، اتفقنا في اجتماع مع رؤساء الغرف الفلاحية الجهوية ورؤساء الفدراليات البيمهنية على أهمية إطلاق ورش تقييمي شامل لمخطط المغرب الأخضر.

اليوم ونحن أمام تحديات جديدة وأمام ضرورة العمل على إرساء أفق جديد للفلاحة، تنفيذاً للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، فهذه العملية التي نقوم بها اليوم، لها أهمية بالغة في مسار تطوير فلاحتنا الوطنية.

خارطة الطريق لهذا العمل التقييمي تركز على ثلاثة أبعاد متكاملة وشاملة، تشكل القاعدة البنيوية المعتمدة في تنزيل مخطط المغرب الأخضر :

□ **بعد سلاسل الإنتاج** : يتم خلاله القيام بفحص معمق لما تم تحقيقه بكل سلسلة من سافلة إلى عالية الإنتاج؛

وهو موضوع اللقاء الأول الذي عقدناه بمراكش في أكتوبر الماضي، وخرجنا منه بتوصيات مهمة وأفكار جد غنية.

□ **البعد الجهوي :** يهتم المخططات الفلاحية الجهوية الإثنى عشر، وقد تم عرضه ودراسته في الدورة الخريفية للغرف الفلاحية الجهوية. ومنذ ذلك الحين تم عقد دورات لتسع غرف فلاحية، خلصت بصياغة تقارير حملت توصيات ومقترحات كل جهة، والعملية لازالت مستمرة.

□ **البعد الموضوعاتي :** وهو موضوع لقائنا اليوم. هذا البعد يهتم المواضيع الأفقية الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر.

هذه المحطة من مسلسل التقييم لها أهمية كبرى، بحيث أن البرامج الأفقية لها أهمية محورية، وحاسمة في تطوير الفلاحة على أسس متينة وسليمة ومتوازنة.
السيدات والسادة،

ستكون لنا الفرصة هذا الصباح للإستماع لعروض مفصلة حول سير هذه البرامج. وبالإضافة للمعطيات التي سيتم تقديمها، تبقى أهمية هذا اللقاء، مرتبطة بالإقتراحات التي سيسهم بها جميع المشاركين.

فعلا نحن جميعا مدعوون إلى إغناء النقاش حول مختلف المواضيع من منطلق التجارب الميدانية وكذلك التطلعات والتوجهات التي نريد أن نرسم بها معالم فلاحية الغد.

واسمحوا لي قبل أن أفسح المجال أمام إلقاء العروض، أن أتقاسم معكم بعض المؤشرات المحورية الهامة:

- كمؤشر إجمالي يبقى الإرتفاع الهام الذي عرفه الناتج الداخلي الخام الفلاحي خير دليل على تطوير القطاع:
125 مليار درهم في هذه السنة بزيادة 60% مقارنة مع سنة انطلاق المخطط، وبوتيرة نمو تبلغ 5,25%، ومن المنتظر أن تبلغ 128 مليار على الأقل في العام 2019.

أما بالنسبة للمحاور الموضوعاتية فبالنسبة ل:

- **الاستثمار:** والذي تم وضعه في قلب تنزيل المخطط فقد استفاد من اليات تحفيزية مبتكرة ومتنوعة:
 - فبفضل مقاربة تدخل تكاملي للقطاعين عام-خاص، تم استثمار 2.4 درهم من القطاع الخاص لكل درهم من التمويل العام.
 - وبلغ الاستثمار الإجمالي منذ 2008، 104 مليار درهم منها 60% من التمويل الخاص، وسيصل في 2019 إلى 115 مليار درهم حسب التوقعات.
 - وركز التمويل العمومي على تطوير الفلاحة التضامنية (15 مليار في 2018، 17 مليار في 2019) والأوراش الأفقية المهيكلة (30 مليار في 2018، 34 مليار في 2019).

- هذا دون أن ننسى الجهود التي بذلت لتعبئة التمويل من المانحين والشركاء الدوليين والذي بلغ 34 مليار، منها 37% على شكل هبات.

- **أما في قطاع تدبير الري**، فقد قطعنا أشواطاً مهمة، حيث أصبحت:
 - الفلاحة المسقية تغطي 1.600.000 هكتار، أي 18% من المساحة الاجمالية القابلة للزراعة و 21% من المساحة المزروعة سنوياً.
 - غطت برامج الري 750.000 هكتار، شملت 220.000 ضيعة. 90% من البرنامج خصت الفلاح الصغير (أقل من 10 هكتار).
 - المساحة المجهزة بالري الموضعي بلغت 560.000 هكتار بمجهود استثماري للدولة بلغ 12.3 مليار درهم عبر صندوق التنمية الفلاحية، ومن المرتقب أن تبلغ هذه المساحة 610.000 هكتار في أفق 2019، أي 38% من مجموع المساحة المسقية على الصعيد الوطني.

واسمحوا لي أن أقول لكم أن ورش الري بالذات عرف طفرة حقيقية، وشهد استخداماً مكثفاً للتكنولوجيات الحديثة، والنتائج التي وصل إليها تتحدث عن نفسها:

- فالآن، بنصف كمية المياه المستهلكة، ننتج 3 مرات أكثر. كما بلغ حجم الإقتصاد المحقق بفضل السقي بالتنقيط 1,6 مليار متر مكعب سنوياً، أي ما يقارب حجم سد كبير كسد بين الويدان.

- وبصفة عامة مكنت مجموع البرامج الهيدروفلاحية من تثمين 2 مليار متر مكعب هذه السنة ، وستسمح بتثمين 2,2 مليار مكعب في نهاية 2019.

هذه الإجراءات هي التي سمحت بأن نواصل برامج تحسين الإنتاج والتكثيف، وتحسين دخل الفلاحين.

- ساهمت هذه البرامج إذن في هيكلة تركيبة الناتج الداخلي الخام الفلاحي، فأصبح أقل تأثراً بالتغيرات المناخية من سنة إلى أخرى لتصبح فلاحتنا مرنة وأكثر تأقلاً.

- وهكذا تساهم الفلاحة السقوية بما معدله 45% من الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي والذي يصل إلى 75% في سنوات الجفاف كسنة 2016.

كما توفر هذه الفلاحة 50% من التشغيل القروي، وتمثل منتوجاتها 75% من الصادرات.

• **وفي محور آخر يخص إدماج مختلف حلقات سلاسل القيم** فقد تم إطلاق عدة إصلاحات وإجراءات تهدف إلى توفير مدخلات الإنتاج ودعم استعمالها من طرف المهنيين وكذا تطوير حلقات تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية.

- بالنسبة لمدخلات الإنتاج فيمكننا تسجيل:
- موفور بذور الحبوب انتقل من 500000 قنطار إلى 2,2 مليون قنطار، مما سمح ببلوغ مردوديات قياسية.
- سجل إنتاج شتائل الأصناف المحسنة للأشجار المثمرة تطورا متميزا، وانتقلنا من استيراد بعض الشتائل لتصديرها.
- وأعطى كمثال سلسلة النخيل التي عرفت إحداث 6 مختبرات لإكثار الشتائل الأنبوبية بطاقة 1.000.000 شتلة سنويا،

وهو ما أعطى دفعة قوية لتوسيع مساحات للنخيل وتحقيق برنامج 3 ملايين نخلة في 2019.

بل إن هذه المختبرات ستشرع في تصدير الشتائل الأنبوبية بمجرد الإنتهاء من هذا البرنامج.

- نفس الشيء يخص إنتاج شتائل سلسلة الزيتون التي عرفت تطورا مهما، حيث تجاوز تصديرها أكثر من 20 مليون شتلة سنويا.

• وبالنسبة للمكننة:

وبفضل المحفزات التي استهدفت الفلاحين ارتفع عدد الجرارات ليصل 9 وحدة في 1000 هكتار مقابل 5 وحدات في 1000 هكتار في السابق، كما تضاعف عدد الآلات البذر ونثر الأسمدة أربع مرات وعدد الآلات الحصاد ثلاث مرات.

• وفيما يخص تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية:

- فقد تم رفع طاقات تثمين المنتوجات الفلاحية ب 44% ما بين 2008 و2018.

- تم بناء 241 وحدة جديدة وتجهيز 327 وحدة تثمين لصالح الفلاح الصغير وتوسيع طاقات 161 وحدة تثمين في إطار الفلاحة العصرية.

- التحفيزات المخصصة في هذا المجال كان لها وقع جد إيجابي على القطاع، حيث أن كل درهم من الدولة قابله استثمار 9,6 درهم من القطاع الخاص.

- ومن جهته يساهم العقد البرنامج لتنمية الصناعات الغذائية في الرفع من وتيرة الاستثمارات. بحيث استقبلت شبابيك صندوق التنمية الفلاحية منذ فبراير 2018، 90 مشروعا باستثمار مرتقب يفوق 2 مليار درهم.

تطوير طاقات التثمين والاندماج بين عالية وسافلة السلاسل الإنتاجية، كان له الأثر الجد إيجابي، على عدة سلاسل مثل السكر والحليب، وهو ما انعكس على وفرتها في السوق الداخلي بانتظام وبأثمنة مستقرة؛

كما انعكس على أنشطة التعاونيات النشيطة في تثمين المنتوجات المجالية الذي ارتفع بين 100 و800 في المئة خلال العشرية الأخيرة.

- **بخصوص الصادرات الفلاحية**، نسجل اليوم ارتفاعا من حيث القيمة ب:
 - بحيث ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الفلاحية ب 117%.

وبصفة عامة فالقطاع الفلاحي بدأ في تقليص الفارق ما بين صادراته ووارداته، إذ أن الصادرات الفلاحية الإجمالية نمت ب137%، أي بصفة أسرع من الواردات التي نمت ب 94%.

ما يعني أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تحولت من 50% قبل عام 2008 إلى 3/ 2 (الثلاثين) اليوم.

- وبما أن مخطط المغرب الأخضر باعتباره مخططا شاملا ومندمجا، شكل **استهداف الفلاح الصغير أولوية** وذلك بالعمل على ابتكار الآليات الملائمة والموجهة بدقة لتستجيب لمتطلبات هذه الفئة؛

وهكذا سمحت الآليات الموجهة للفلاحة التضامنية في المناطق التي تتميز بالهشاشة، وضعف المؤهلات الفلاحية خاصة المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية الضعيفة:

- فيما يخص التجميع الفلاحي: بلغ حجم الإعانات المالية الموزعة في إطار هذه المشاريع ما يفوق 1,2 مليار درهم أكثر من 73% استفاد منها الفلاحون الصغار.
- المنتوجات المجالية: تمت تعبئة ما يفوق 430 مليون درهم لفائدة أكثر من 600 تعاونية ومجموعة فلاحية، أي أكثر من 30 ألف مستفيد.

- في مجال السقي: بلغ حجم المساعدات الموجهة لتجهيز الفلاحين ضمن برنامج إقتصاد ماء السقي 12,3 مليار درهم، 80% من المشاريع المعنية لها مساحة أقل من 10 هكتار، أي موجهة للفلاح الصغير.

- وفيما يهم المراعي وتنظيم الترحال: من خلال برنامج تهيئة المراعي، باستثمار إجمالي بلغ 2 مليار درهم، يمثل المربون الصغار من المستفيدين منه 90%.

- وفي إطار فك العزلة: تم إنجاز طرق ومسالك قروية بمناطق نفوذ 415 جماعة قروية وبلغت كلفة الإنجاز حوالي 3 مليار درهم.

سيداتى وسادتى

• لقد وضع المغرب الأخضر العامل الانساني في قلب استراتيجيته، حيث تم تبني نظرة شمولية تضع من بين أولوياتها الرفع من دخل الفلاح، وتشجيع الإستقرار بالعالم القروي.

وقد انخرطت الوزارة في مجموعة من المشاريع لتحسين الوضعية الاجتماعية للفلاح والعمال الفلاحيين تتمثل في:

- انخراط الوزارة في الشروع في تفعيل تنزيل برنامج التغطية الصحية والاجتماعية التي يطرها القانون 98-15 99-15 والخاص بالمهن الحرة، لفائدة الفلاحين.

- وفي هذا الإطار تم تأمين التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة ما يقرب من 50.000 من مربى الأبقار الحلوب بين المنظمات المهنية وشركات التأمين.

- وبفضل المجهودات التي تم بذلها فقد بلغ عدد المستفيدين من الضمان الإجتماعي 251.874 عامل زراعي في العام 2017، مقابل 164.645 مستفيد في العام 2012.

- كما بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية 361.360 مستفيد إلى حدود العام 2017، مقابل 230.000 في العام 2012.

- و ارتفع الحد الأدنى للأجور بالعالم القروي بنسبة 33 %.

- وتعمل الوزارة مع المهنيين وقطاعات وزارية أخرى على بلورة استراتيجية خلق بورصة للعمل، تشمل العمال الزراعيين من أجل تنظيم سوق للشغل كأرضية يلجأ لها العمال الموسميون و أرباب العمل،

وكذا تنظيم نقل العمال الزراعيين احتراماً لشروط السلامة والكرامة.

• **فيما يخص التحول الرقمي** أطلقت الوزارة أيضا عدة أوراش تهم الجهاز التنفيذي واليات عمل الخدمات المقدمة للمهنيين وتشجيع تحديث القطاع كتدبير الري أو تدبير سلاسل الانتاج.

كما تم تطوير تكنولوجيات المعلومات الفلاحية، بإنشاء وتطوير شركات ناشئة توفر مناصب شغل للشباب، وتساهم في تنمية ودعم تنافسية القطاع الفلاحي. وينبغي أن يؤكد في هذا الصدد أن ما تم إنجازه في هذا الورش، لا يزال بعيدا عن تطلعاتنا وانتظارنا لتطوير القطاع، ويجب مضاعفة الجهود من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

السيدات والسادة،

إن مخطط المغرب الأخضر الذي تفضل بإطلاقه جلالة الملك نصره الله، يعكس و يترجم توجيهات جلالته لجعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للتنمية الشاملة لبلدنا من خلال لعب دور ريادي في الاقتصاد الوطني و التنمية الاجتماعية. لقد تم تنزيل المخطط وفقا لمنهجية مندمجة، شاملة ومحكمة، مبنية على دينامية متواصلة أدت إلى اعتماد أوراش كبرى ومتنوعة.

هذه المشاريع نقوم بتنزيلها بشكل تشاركي مع المهنيين، حيث أحدثت بشهادة شركائنا على الصعيد الوطني والدولي، تأثيرا كبيرا على تاريخ تنميتنا الزراعية وتطورنا الفلاحي والقروي.

بالموازاة مع هذا المسار التقييمي، حظيت باستقبال جلالة الملك حفظه الله، يوم 19 أكتوبر الماضي، حيث تلقيت توجيهات جلالته السامية لبلورة رؤية مستقبلية لتطوير القطاع، بافاق وتحديات جديدة.

نحن مطالبون اليوم برفع سقف طموحاتنا، ومضاعفة الجهود لكي نتمكن من جعل الفلاحة تلعب دورها الريادي في التنمية الإجتماعية، وإزدهار العالم القروي عبر إنبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية كما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله.

الفلاحة ببلادنا اليوم لديها رهانات وتحديات مهمة يجب أن تجيب عليها، ولا يوجد من هو أكثر خبرة وممارسة من مهنيي القطاع لتقديم القيمة المضافة المرجوة.

هناك رافعات أساسية تهم فلاحه الغد، ونقاشات الموائد المستديرة اليوم مهمة من أجل التعرف على رؤيتكم بخصوصها.

مثلا

كيف تتصورون تهيئة المجالات السقوية وكيفية تحسينها؟
كيف تنظرون إلى تقوية استعمال وتوزيع البذور خلال المستقبل؟
كيف ترون تقوية دور المدخلات في الحماية من الأمراض التي تهدد الزراعات؟
كيف تنظرون إلى افاق التسويق والتنمين؟
كيف ترغبون في تطوير المعطيات الرقمية الخاصة بفلاحتنا الوطنية؟
ماهي الطريقة المثلى لتنمين مليون هكتار إضافية من الأراضي الفلاحية البورية؟
كيف يمكن جعل القطاع الفلاحي يلعب أدوارا أكبر في خلق مناصب الشغل؟

ما هي الآليات الكفيلة لتشجيع الإستقرار بالقرى والبوادي ودعم انبثاق وتقوية طبقة
وسطى فلاحية؟

هذه التحديات نتقاسمها جميعا، ومعرفة رؤية الفلاحين ونظرتهم للقطاع هي خطوة
حاسمة لرسم تصورات الغد.

في الأخير، أود أن أحيي بحرارة مختلف شركائنا على مساندتهم ودعمهم
المتواصل.

أجدد تحياتي الحارة لكم وعبركم، لجميع الفلاحين ومهنيي قطاع الفلاحة في بلادنا.
أتمنى أن تكلل أشغالنا بالتوفيق وأتمنى للجميع يوما غنيا بالنقاش، والأفكار المبدعة
والتميزة للرقى بقطاعنا الفلاحي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.